﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ٤﴾ [الزمر: 4]

❁ مُناسَبَةُ الآيةِ لِما قبلَها:

بعد نفي الشُّركاءِ عن الله أتبعَ بنفي اتِّخاذ الولد

لَمّا أخبَرَ سُبحانَه بالحُكمِ بيْنَهم، فكان ذلك - مع تضَمُّنِهِ التَّهديدَ - وافيًا بنَفي الشَّريكِ، كافيًا في ذلك؛ لأنَّ المحكومَ فيه لا يجوزُ أنْ يكونَ قَسيمًا للحاكِمِ، فلم يَبْقَ في شَيءٍ مِن ذلك شُبهةٌ إلّا عندَ ادِّعاءِ الوَلَديَّةِ؛ نفى هذه الولديَّة جوابًا لِمَن يقولُ: فما حالُ مَن يتولَّى الولَدَ؟[1].

زعْمُهم نسبةَ الولدِ إلى اللهِ وجهٌ من وجوهِ كفرهم وكذبهم

عندما وصفَهُم اللهُ، ووصمَهُم بأنَّهم كاذبون كَفّارون؛ أتبعَ ذلك بذكرِ وجهٍ من وجوهِ كفرِهم وكَذِبِهم، وردَّ على هذا الوجه بقوله: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ﴾.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَتَّخِذَ﴾: الاتِّخاذ افْتِعالٌ مِنَ الأخْذِ، ويَدورُ مَعنى الأصل (أخذ) على حَوْزِ الشَّيءِ وتَحْصيلِه، وهو خِلافُ العَطاءِ، والاتِّخاذ: إذا كانَ بمعنَى الكسْبِ؛ تعدَّى لواحدٍ، وإنْ كان بمعنى التَّصيير والجعل؛ تعدَّى لاثنين[2]، والولدُ: هو الابن والابنة، وأصله: هو دليلُ النَّجلِ والنَّسلِ، ثمَّ يُقاسُ عليهِ غيرهُ، وهو للواحدِ والجميعِ[3]، ومعنى اتِّخاذ الولد في الآية التَّبنّي؛ لأنَّ إبطالَ التَّبنّي بهذا الاستدلالِ يستلزمُ إبطالَ تولُّد الابن بالأولى[4].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 449.
(2) الرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (أَخَذ).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (ولد).
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 325.

2) ﴿ٱلۡأَصۡطَفَىٰ﴾: (صفو) أصل يدلُّ على خُلوصٍ مِن كلِّ شَوْبٍ، مِن ذلك الصَّفاءُ، وهو ضِدُّ الكَدَرِ، يُقالُ: صَفا يَصفو؛ إذا خَلَصَ[1]، وصَفوَةُ الشَّيءِ: ما صفا منه وخلصَ، ومحمَّدٌ ﷺ صفوةُ اللهِ مِن خلقِه ومصطفاه، أي: خالِصُهُ ومختاره، واصطفاهُ: اختارهُ، واستخلصَهُ[2]، وكأنَّهُ أخَذَه؛ لأنَّه أصفَى جِنْسِه أو أجودُهُ[3]، ومعنى ﴿ٱلۡأَصۡطَفَىٰ﴾ في الآية موافِقٌ للمعنى اللُّغوي، أي: اختارَ، واستخلص.

3) ﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾: (قهر) أصل يدُلُّ على غَلَبةٍ وعُلوٍّ، يُقالُ: قَهَرَهُ يَقهَرُهُ قَهرًا؛ إذا أخذَه قهرًا مِن غيرِ رضاه[4]، والقهرُ: الغلبةُ والأخذُ مِن فوقٍ على طريقِ التَّذليلِ، والقاهرُ: الغالِبُ جَميعَ الخَلقِ، والقهّارُ للمبالغة، وهو مِن أسماءِ اللهِ الحُسنى، ومعناه: الَّذي يقصمُ ظهرَ الجبابرةِ مِن أعدائِه، فيقهرُهم بالإماتةِ والإذلالِ، فهو سبحانه قَهَرَ خَلْقَهُ بِسُلْطانِهِ وقُدرَتِهِ، وصَرَّفهم على ما أراد طَوْعًا وكَرْهًا[5].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يُبَيِّنُ اللهُ سبحانَه أنَّه لا ولَدَ له؛ ردًّا على مَن زعَم ذلك، فيقولُ: لو أرادَ اللهُ ﷻ أنْ يتَّخِذَ لنَفْسِه ولَدًا؛ لاختارَ ما يَشاءُ ممّا يَخلُقُه، ولم يَكِلْ ذلك إلى المُشرِكينَ؛ ليَختاروا له ما شاؤوا بأهوائِهم، تَنزَّهَ اللهُ عن الولَدِ، وعمّا يَصِفُه به المُشرِكونَ، وهو الواحِدُ في ذاتِه وأسمائِه، وصفاتِه وأفعالِه، القهّارُ الَّذي ذلَّ له، وخضَعَ كُلُّ شَيءٍ.

ردٌّ على من زعمَ أنَّ للهِ ولدًا تَنزَّهَ اللهُ الواحدُ القهّارُ عن ذلك

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

عِلَّةُ فصل الآية عمّا قبلها:

مَوقِعُ قوله تعالى: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ﴾ مَوقِعُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (صفو).
(2) الرازي، مختار الصحاح، والزبيدي، تاج العروس: (صفا).
(3) جبل، المعجم الاشتقاقي: (صفو).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، وابن سيده، المُحكم، والزّبيدي، تاج العروس: (قهر).
(5) الراغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب، وعمر، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: (قهر).

احتجاجٌ على كذب المُشركينَ وكفرهم وضلالهم

الاحتِجاجِ على أنَّ المُشركينَ كاذبونَ وكَفّارونَ في اتِّخاذِهم أولياءَ مِن دونِ اللّهِ، وفي قَولِهم: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾، وأنَّ اللّهَ حَرَمَهمُ الهُدى، وذلك ما تَضَمَّنَهُ قَولُه قَبْلَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ﴾، فقَصَدَ إبطالَ شِركِهم بإبطالِ أقْواه، والمعنى: لو كان اللّهُ متَّخِذًا ولدًا؛ لاختارَ مِن مخلوقاتِه ما يشاءُ اختياره، أي: لاختارَ ما هو أجدرُ بالاختيار، ولا يختارُ لبنوَّته حجارةً كما زعمتم؛ لأنَّ شأنَ الاصطفاء أنْ يتعلَّقَ بالأحسن مِنَ الأشياءِ المختار منها، فبطلَ أنْ تكون اللّاتُ والعزّى ومناةُ بناتٍ للّه تعالى، وإذا بطلَ ذلك عنها؛ بطلَ عن سائرِ الأصنام بحكم المساواة أو الأحرى[1]، أي: بين قوله تعالى: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ﴾ وما قبلها كمالُ اتِّصال.

معنى ﴿لَّوۡ﴾ في الآية:

نفيُ اتِّخاذِ اللّه الولدَ بأسلوبِ افتراضِ المستحيل أبلغُ في الإبطال

﴿لَّوۡ﴾ المستعملة في قوله تعالى: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ حرف شرط غير جازم، وهو حرف امتناعٍ لامتناعٍ، ويفيدُ امتناعَ وقوعِ الجواب لامتناع وقوعِ الشَّرط[2]، وهي المُلَقَّبة بالصُّهَيْبيَّة[3]، والَّتي يكون شرطُها مفروضًا فرضًا على أقصى احتمال، فأفادتِ القصدَ إلى إبطالِ الشِّرك، وأنَّ المشركين كاذبون كفّارون في اتِّخاذهم أولياءَ من دونِ اللّه، كما بيَّنتِ الآيةُ السابقة لهذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾: فأفادتْ ﴿لَّوۡ﴾ وما دخلَتْ عليه إبطالَ شركهم هذا بإبطالِ أقواه، وهو عدُّهم في جملة أوليائهم من دونِ اللّه آلهةً وأولياء، زعموا لهم بُنوَّةً للّه[4]، ومن التَّوجيهات في الآية أنَّ المعنى:

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 324.

(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 18/ 390، والشعراوي، تفسير الشعراوي: 21/ 13029.

(3) نسبةً إلى صهيب الرومي الوارد فيما أثر عن عمر بن الخطاب أنَّه قال: "نِعْمَ العبدُ صهيب لو لم يَخَفِ الله، لم يَعْصِه"، يُنظر: ابن هشام، المغني، ص: 257، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 4/ 36.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 325.

لو أرادَ اللهُ اتِّخاذَ الولدِ؛ لامتنعَتْ تلك الإرادة، لتعلُّقها بالممتنعِ، وهو اتِّخاذُ الولد، وأصلُ المعنى: لو اتَّخذ الولدَ؛ لامتنعَ؛ لاستلزامِهِ ما ينافي الألوهيَّة، فعدلَ النَّظمُ عن هذا؛ لأنَّه أبلغُ في الإبطال، وحذفَ الجواب، وجيءَ بدله بقوله: ﴿لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾؛ تنبيهًا على أنَّ الاصطفاءَ هو الممكنُ، دون الأوَّل (الإرادة)، فلو كان هذا الاصطفاءُ مِن اتِّخاذ الولدِ في شيءٍ؛ لجازَ اتِّخاذُ الولد عليه ﷺ شأنه عن ذلك[1].

دلالةُ التَّعبيرِ في ﴿أَرَادَ﴾، وإشارة صوغه ماضيًا:

امتناعُ الإرادةِ أقوى في إفادةِ الاستحالة

عبَّر النَّظمُ الحكيم بلفظِ الإرادة، وجعلَ الفعلَ الماضيَ ﴿أَرَادَ﴾ هو مدخولُ ﴿لَّوۡ﴾ وشرطُهُ، ولم يقلْ: (لو اتَّخذ اللهُ ولدًا؛ لاصطفى)؛ محاجَّةً للمشركين وإفحامَهم بالدَّليلِ القاطع، لإبطالِ شركهم بإبطالِ أقواه، وهو عدُّهم في جملة أوليائهم أولياءَ زعموا لهم بنوَّةً لله تعالى، وبيانُ ذلك أنَّ أصلَ الكلام: (لو اتَّخذَ اللهُ الولدَ؛ لامتنعَ)، لاستلزامه ما ينافي الألوهيَّة، ولكنَّ النَّظمَ عَدَلَ عن ذلك إلى ما تقديره: (لو أرادَ اتِّخاذَ الولدِ؛ لامتنعتْ تلكَ الإرادة)؛ لِتَعلُّقها بالممتنعِ، (وهو اتِّخاذ الولد)، ولا تجوزُ للباري إرادةٌ مُمتنِعةٌ، فعدلَ إلى هذا؛ لأنَّه أبلغ، أي: جَعْلُ ﴿أَرَادَ﴾ شرطًا لـ﴿لَّوۡ﴾، أبلغُ من جعله: (اتَّخذ)؛ لأنَّ امتناعَ الإرادةِ أقوى في إفادةِ الاستحالةِ الَّتي بُنِي عليها الدليلُ في الآية؛ لأنَّ ﴿أَرَادَ﴾ يجعلُ الشَّرطَ مفروضًا فرضًا على أقصى احتمال، وأبعد تصوُّرًا[2]، كما أنَّ التَّعبيرَ بلفظِ الإرادة هنا أنسبُ من لفظِ المشيئة في إفادةِ الاستحالةِ على الله؛ لأنَّ المشيئةَ مِن اللهِ تقتضي وجودَ الشَّيء، وأمّا الإرادةُ منه؛ فلا تقتضي وجودَ المُراد[3].

(1) الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي: 8/ 178، والآلوسي، روح المعاني: 23/ 236.
(2) الخفاجي، عناية القاضي: 8/ 178، والآلوسي، روح المعاني: 23/ 236.
(3) الراغب، المفردات، والسمين، عمدة الحفاظ: (شيأ).

نكتةُ إظهارِ الاسمِ الجليل في ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ﴾:

لا يقفُ أمام إرادة الله شيءٌ

إظهارُ الاسم الجليل (اسم الألوهيَّة) في قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾؛ للإشعارِ بعلّيَّة فعل (الإرادة)، وسرعةِ جريانِه في النَّفاذِ والتَّحقُّق؛ لأنَّ الَّذي يريدُ هو اللهُ الجامعُ لكلِّ صفاتِ الجلال والكمال، فلا يقفُ أمامَ إرادتِهِ شيءٌ، فهو الَّذي خضعَتْ لألوهيَّتِه كلُّ الإراداتِ.

سِرُّ إيرادِ المصدرِ المؤوَّل في: ﴿أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾:

التَّعبيرُ بالمصدرِ المُؤوَّل تقويةٌ للمعنى وزيادةٌ في توكيدِهِ

﴿أَن﴾ في قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، و﴿أَن﴾ وما بعدها مصدرٌ مؤوَّلٌ في محلِّ نصب مفعول به للفعل ﴿أَرَادَ﴾[1]، وقد جيءَ بالمصدرِ المُؤوَّل دونَ الصَّريح، فلم يقلْ: (لو أرادَ اللهُ اتِّخاذَ ولدٍ)؛ لإرادةِ تقويةِ المعنى وزيادةِ توكيدِه، فيجعله أنسبَ وأقوى، فقد أتى بالفعلِ المضارع الَّذي يفيدُ التَّجدُّدَ والاستمرار، فدلَّ على أنَّ اللهَ تعالى لو أرادَ اتِّخاذَ الولد في أيِّ وقتٍ مِنَ الأوقات؛ لاصطفى ممّا يخلق ما يشاء.

دلالةُ التَّعبيرِ بالاتِّخاذ في الفعل ﴿يَتَّخِذَ﴾:

التَّبنّي مستحيلٌ على اللهِ حتى لو كان على سبيلِ الافتراض

عبَّر البيانُ الحكيم بلفظ الاتِّخاذ الدّالِّ على التَّصرُّف والمبالغة والتَّكلُّف[2]، فالاتِّخاذُ افتعالٌ مِنَ الأخذ، ويَدورُ معناه على حَوْزِ الشَّيءِ وتَحْصيلِه[3]، والاتِّخاذُ يدلُّ على التَّكلُّف، يعني: أنَّ اتِّخاذَ الولد لا يستقيمُ، ولا يصحُّ، ولا يتأتّى له ﷻ، لكونِه مُحالًا[4]، فهذا التَّعبيرُ يُشيرُ إلى أنَّه لا يسوغُ في عقلٍ أنْ يكونَ الإلهُ مُتَكَلِّفًا[5]، ومِن ثَمَّ كانَ إيثارُ هذا التَّعبير؛ للدَّلالة على تقوّي استحالةِ الولد على الله، كما أنَّ

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 24/ 506.
(2) سيبويه، الكتاب: 4/ 74، وابن عصفور، الممتع الكبير، ص: 131.
(3) الرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (أَخَذ).
(4) الزمخشري، الكشاف: 4/ 112.
(5) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 449.

بناءَ القياسِ الشَّرطيِّ على فرضِ اتِّخاذِ الولد لا على فرضِ التَّولُّد يقتضي أنْ يكونَ المرادُ باتِّخاذ الولد هو التَّبنّي، وإبطالُ التَّبنّي بهذا الاستدلال يستلزمُ إبطالَ تولُّدِ الابن بالأولى، تعالى الله عن ذلك[1]، ولأنَّ الاتِّخاذَ يجري مجرى الجَعْل[2]، وقد وردَ هذا الأسلوبُ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [يوسف: 21]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ ۖ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾ [القصص: 9].

دلالةُ المضارعةِ في الفعل ﴿يَتَّخِذَ﴾:

أتى النَّظمُ الحكيمُ بصيغة المضارع ﴿يَتَّخِذَ﴾ الَّذي يدلُّ على التَّجدُّدِ والاستمرار في قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ اللهَ تعالى لو أرادَ اتِّخاذَ الولدِ في أيِّ وقتٍ مِنَ الأوقات؛ لاصطفى ممّا يخلق ما يشاء.

دلالةُ التَّعبيرِ بـ﴿وَلَدًا﴾، ولطيفة تنكيره:

الله تعالى مُنزَّهٌ عن اتِّخاذِ أيِّ ولدٍ ذَكرًا كانَ أو أنثى

عبَّر النَّصُّ القرآنيُّ بلفظِ الولدِ دون الابن في قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾؛ لكونِهِ أنسبَ للسّياق والمقام، فلفظُ الولدِ يشملُ الذَّكرَ والأنثى، بينما الابنُ يُطلقُ على الذَّكَر فقط[3]، والولدُ هو الابنُ الحقيقيُّ لا مَن اتَّخَذتَهُ، وتَبَنَّيتَه وهو مِن غيرك[4]، فكان التَّعبيرُ بالولدِ متناسبًا مع قولِ المشركين؛ إذ ادَّعوا أنَّ لله أولادًا، ثم زعموا أنَّهم بنات، كقولهم: عيسى هو ابن الله، والملائكة بناتُ الله، تعالى الله عن قولهم عُلوًّا كبيرًا، وكذلك هو متناسبٌ مع قوله: ﴿يَتَّخِذَ﴾؛ ليدلَّ معه على التَّبنّي، فلفظُ الاتِّخاذ مع لفظ الولد يدلُّ على التَّبنّي، ولا حاجةَ لِذِكر الاتِّخاذ مع الابن؛ لأنَّه لا يُشترَط في

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 325.
(2) الراغب، المفردات: (أخذ).
(3) الزبيدي، تاج العروس: (ولد).
(4) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 281 - 282، والزبيدي، تاج العروس: (ولد).

الابنِ أنْ يكونَ مِن نسلِ الأبِ[1]، وقد استعملَ القرآنُ هذا التَّركيب (الولد مع الاتِّخاذ) عند إرادة معنى التَّبنّي.

وأمّا تنكيرُ ﴿وَلَدًا﴾؛ فلإفادة الإبهام؛ إذ لا يُشير إلى ولدٍ معيَّن، بل يشيرُ إلى مفهومِ الولد بشكلٍ عامٍّ، بما يُعزِّزُ الفكرةَ بأنَّ اللّهَ ليس بحاجةٍ إلى أيِّ ولدٍ، سواءٌ كان هذا الولدُ ذكرًا أو أنثى، وللإشارةِ كذلك إلى التَّكريم والتَّشريف[2]؛ مبالغةً في إبطالِ نسبةِ الشُّركاء إلى اللّه، والمعنى: لو أرادَ اللّهُ أنْ يتَّخذَ ولدًا شريفًا كريمًا - لا ما نسبتموه إلى اللّه من الإناث والأصنام - لاصطفى ممّا يخلقُ ما يشاء، ولكن لم يُرِدْ سبحانه، فلم يكنْ.

معنى (اللام) في الجواب ﴿لَّٱصْطَفَىٰ﴾:

لام ﴿لَّٱصْطَفَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ﴾ هي اللّامُ الرابطةُ لجواب ﴿لَّوْ﴾[3]؛ لربط الاصطفاء بفعل الشَّرطِ، وهو إرادةُ الولد، فلمّا كانت هذه الإرادة ممتنعةً؛ امتنع أن يصطفيَ اللّه من عبادِه من يكون ولدًا له - ﷻ عمّا يقولون علوًّا كبيرًا - دون تطرُّقٍ لأيِّ احتمالٍ أو تقديرٍ.

امتناعُ أن يتَّخذ اللّه الولدَ امتناعًا قاطعًا جازمًا

دلالةُ التَّعبيرِ بالاصطفاء في الفعل ﴿لَّٱصْطَفَىٰ﴾:

آثرَ البيانُ القرآنيُّ لفظَ الاصطفاءِ في قوله: ﴿لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ﴾؛ مبالغةً في إقامةِ الحُجَّة على المُخْطِئ ليُغَيِّرَ في مَهْواةِ خَطَئِه، والمعنى: (لو كان اللّهُ متبنِّيًا؛ لاختارَ ما هو الأليقُ بالتَّبنّي من مخلوقاته دون الحجارة الَّتي زعمتموها بناتٍ للّه)، ولذلك اختارَ مِن الألفاظ ما يدلُّ على هذا المعنى، فالصَّفو يدلُّ في أصلِه على خُلوصٍ من كلِّ شَوْبٍ، ومِن ذلك الصَّفاءُ، وهو ضِدُّ الكدرِ، وصَفوةُ

الاصطفاءُ تخليصُ المختار مِن كلِّ شائبةٍ

(1) الزبيدي، تاج العروس: (ولد).
(2) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 450.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 24/ 506، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 8/ 391.

الشَّيء ما صفا منه، وخلصَ[1]، "واستصفى الشَّيء، واصطفاه: اختاره كأنَّه أخذه؛ لأنَّه أصفَى جِنْسه أو أجودُهُ"[2].

لطيفةُ صوْغِ الفعل ﴿ٱصْطَفَىٰ﴾ ماضيًا:

(اصْطَفَى) فعلٌ ماضٍ مزيد، وزنه افْتَعَلَ (اصتفى) حصلَ فيه إبدال، فقُلِبتِ التّاءُ طاءً للمجانسة الصَّوتيَّة، وقد جاء في الآية بصيغة الماضي الدّالَّة على الوقوع والتَّحقُّق؛ للمبالغة في الرَّدِّ على المشركين المفترين على الله، وللدَّلالةِ على أنَّ اللهَ لو أرادَ أنْ يتَّخذَ ولدًا؛ لكان قد تحقَّقَ منه اصطفاءُ مَن يشاء مِن خَلْقِهِ، فلا يقفُ أمامَ إرادتِهِ شيءٌ.

لو أرادَ اللهُ اتِّخاذَ الولدِ؛ لتحقَّقَ منه اصطفاءُ مَن يشاء

معنى (مِنْ) في قوله: ﴿مِمَّا يَخْلُقُ﴾:

(مِنْ) في قوله تعالى: ﴿ٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ﴾ تبعيضيَّةٌ، والمعنى: (لاصطفى مِن بعض مخلوقاته ما يشاء)، وهي تشيرُ إلى عظمتِهِ وقدرته سبحانه على اختيارِ الأشرف والأكرم ممّا خلقَ، (ولاختار أحسنَ النَّصيبَين، وهو الذَّكرُ، لا ما نسبتوه له مِنَ البنات).

الدَّلالةُ على كمالِ قدرته سبحانه

نوع (ما) في قوله: ﴿مِمَّا يَخْلُقُ﴾:

(ما) اسمٌ موصولٍ بمعنى الَّذي، وتُستعملُ مع العاقل وغير العاقل، وتفيدُ العمومَ، أي: (لاصطفى مِن كُلِّ مخلوقاتِهِ ما يشاء)، ولو عبَّر بقوله: (لاصطفى من خَلقِه مَنْ يشاء)؛ لَما أفادتْ هذا العموم، وكذا لو عبَّر بقوله: (ممَّن يخلق)؛ لاختصَّ بالعاقل فقط؛ لأنَّ (ما) أعَمُّ مِن (مَن)، فالتَّعبيرُ بالأداة الَّتي أكثرُ استعمالِها فيما لا يعقلُ إشارةٌ إلى أنَّه قادرٌ على جعلِ أقلِّ الأشياء أجلَّها على سبيلِ التَّكرار والاستمرار[3]، وأيضًا لأنَّه إذا أُريدَ ملاحظةُ الصِّفةِ؛

مِن كمالِ قدرةِ اللهِ خَلْقُهُ لِكُلِّ شيءٍ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (صفو).
(2) جبل، المعجم الاشتقاقي المُؤصَّل: (صفو).
(3) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 450.

فإنَّه يُعَبَّرُ بـ(ما) عن (مَن)، وهنا يُرادُ ملاحظةُ الصِّفةِ، وهي: العبادةُ[1]، كما أنَّ التَّعبيرَ بالاسم الموصول يستدعي التَّشويق لِما فيه مِن إبهام.

دلالةُ التَّعبيرِ بالخلق في الفعل ﴿يَخۡلُقُ﴾:

مِـن عـظـيـمِ قدرتِهِ سبحانه وكمالِها أنَّـه لا يفتقرُ في خلقِهِ إلى أسبابٍ

آثرَ البيانُ القرآنيُّ لَفظَ الخَلق في قوله تعالى: ﴿لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ﴾؛ للدَّلالة على عظيمِ قدرته تعالى وكمالِها، وأنَّه لا يُعجزه شيءٌ، فهو لا يفتقرُ في خلقٍ لأسبابٍ؛ لأنَّ الخلقَ إبداعُ الشَّيء مِن غيرِ أصلٍ ولا احتذاءٍ، وليس هذا إلّا لله تعالى[2]، والمعنى: لاصطفى ممّا يُبدعُهُ في أسرع مِنَ الطَّرف[3].

دلالةُ المضارعةِ في الفعل ﴿يَخۡلُقُ﴾:

خَـلْـقُ الـلـهِ متجدِّدٌ متكرِّرٌ لا يقف أمامه شيءٌ

التَّعبيرُ بصيغةِ المضارعة الَّتي تدلُّ على التَّجدُّدِ والحدوث في قوله: ﴿يَخۡلُقُ﴾؛ للدَّلالة على عظيمِ قدرته وكمالها سبحانه؛ فخَلْقُهُ متجدِّدٌ متكرِّرٌ لا ينقطع، بما يدلُّ على أنَّه لو أراد أنْ يَتَّخِذَ ولدًا؛ لاصطفى ممّا يخلقه في أيِّ وقتٍ مِنَ الأوقات، فلا يقفُ أمامَ إرادتِهِ شيءٌ.

عِلَّةُ التَّعبيرِ بالموصول ﴿مَا﴾ في ﴿مَا يَشَآءُۚ﴾:

كـمـالُ قـدرةٍ مع كمالِ مشيئةٍ

﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ اسمٌ موصولٌ في محلِّ نصْبِ مفعولٍ به[4]، وهو يفيدُ العموم؛ للدَّلالة على كمال قدرته سبحانه، والمعنى: لاصطفى ممّا يخْلُقُ أيَّ خلقٍ شاء، وجملة ﴿يَشَآءُۚ﴾ صلة ﴿مَا﴾، والضَّمير يعود على الله، والعائدُ محذوفٌ، والتَّقدير: (لاصطفى ممّا يخلق ما يشاؤه الله).

دلالةُ التَّعبير بالمشيئة في الفعل ﴿مَا يَشَآءُۚ﴾:

يكونُ الاصطفاءُ ممّا وُجِـدَ مِـنَ المخلوقات

آثرَ النَّظم الحكيمُ التَّعبيرَ بلفظ المشيئة دونَ الإرادة في قوله

(1) ابن عثيمين، تفسير سورة الزمر، ص: 40.
(2) الراغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (خلق)، والفيروزابادي، بصائر ذوي التمييز: 2/ 566.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 449.
(4) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 8/ 391.

تعالى: ﴿لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾؛ لأنَّ المشيئةَ مِن اللهِ تقتضي وجودَ الشَّيء، وأمّا الإرادةُ منه؛ فلا تقتضي وجود المُراد[1]، ولذا علَّق مشيئته سبحانه بالاصطفاء، بينما علَّق لفظَ الإرادة باتِّخاذ الولد؛ لأنَّه يتحدَّثُ عن إرادةٍ ممتنعة على الله؛ لتعلُّقها بالمُمتنع (وهو اتِّخاذ الولد)، وفي هذا مناسبةٌ للسياق والمقام، فالحديثُ عن اصطفاءِ اللهِ ممّا يشاء من خلقِهِ، وهذا ليس ممتنعًا على الله، بخلاف إرادةِ اتِّخاذ الولد.

دلالةُ المضارعةِ في الفعل ﴿يَشَآءُۚ﴾:

قدرةُ اللهِ مطلقةٌ على الخلقِ شاملةٌ لِكلِّ وقتٍ

التَّعبيرُ بصيغةِ المضارِعِ في ﴿يَشَآءُۚ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ يدلُّ على أنَّ مشيئة اللهِ متجدِّدةٌ مستمِرَّةٌ، بما يدلُّ على أنَّ قدرةَ اللهِ مُطلَقَةٌ على الخلقِ في أيِّ وقتٍ يشاء، ويعزِّزُ مفهومَ القدرةِ الإلهيَّة غير المحدودة.

نكتةُ حذفِ مفعولِ المشيئة في قوله: ﴿مَا يَشَآءُۚ﴾:

عمومُ مشيئةِ الله

حذفَ البيانُ الحكيمُ مفعولَ المشيئةِ في قوله تعالى: ﴿لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ اختصارًا؛ لأنَّه يلزمُ مِن وجودِ المشيئةِ وجودُ المَشيء، ولذا كَثُرَ حَذْفُ مفعول المشيئة دون سائر الأفعال، والتَّقدير: (لاصطفى مِمّا يَخْلُقُ ما يَشاء أنْ يصطفيه).

لطيفةُ العدول عن فِعلِ الاتِّخاذ في الشَّرط:

لو فُرِضَ اتِّخاذُ الولدِ؛ لكان اصطفاء عبدٍ على وجه الكمال لا ما يزعمونه

آثرَ البيانُ الحكيمُ استخدامَ لفظِ الاصطفاء مقابل لفظ الاتِّخاذ: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ﴾؛ لتعزيز المقصودِ من ذِكر فعل الاتِّخاذ بتعقيبِهِ بفعلِ الاصطفاءِ على طريقةِ مجاراة الخَصم المخطئ ليغيِّرَ في مهواةِ خطئِهِ، أي: لو كان لأحدٍ مِنَ الله نسبةُ بنوَّةٍ؛ لكانت تلك النِّسبةُ هي التَّبنّيَ لا غير؛ إذ لا تتعقَّل بنوَّةٌ لله غير التَّبنّي،

(1) الراغب، المفردات، والسمين، عمدة الحفاظ: (شيأ).

ولو كان اللهُ مُتبنّيًا؛ لاختارَ ما هو الأليق بالتَّبنّي مِن مخلوقاته دون الحجارةِ الَّتي زعمتموها بناتٍ للهِ[1]، فلمّا كان الولدُ لا يُراد إلّا أنْ يكون خيارًا، وكان اللهُ قادرًا على كُلِّ شيء؛ عدلَ عن أنْ يقولَ: (لاتَّخذ) إلى قوله: ﴿لَّٱصۡطَفَىٰ﴾، أي: لاختارَ على سبيلِ التَّبنّي[2].

كما أنَّ لفظَ الاتِّخاذ يعمُّ اتِّخاذَ النَّسل واتِّخاذَ الأصفياء[3]، فكان في استعمالِهِ إشارةٌ؛ إذ وُضِعَ الاصطفاءُ موضعَ الاتِّخاذِ الَّذي تقتضيهِ الشَّرطيَّةُ تنبيهًا على استحالةِ مُقدَّمها، لاستلزامِ فَرْضِ وقوعِه، بل فرضِ إرادة وقوعِه انتفاءَه، أي: (لو أراد الله تعالى أنْ يتَّخذَ ولدًا؛ لفعلَ شيئًا ليس هو مِن اتِّخاذِ الولد في شيء أصلًا، بل إنَّما هو اصطفاءُ عبدٍ)، ولا ريب في أنَّ ما يستلزم فرضُ وقوعِه انتفاءَه؛ فهو ممتنعٌ قطعًا[4].

وجه الاستدلال بـ ﴿لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾:

ليس لمخلوقٍ أن يماثِلَ الخالق

في قوله تعالى: ﴿لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ إثباتٌ لوحدانيَّته سبحانه؛ لأنَّ اختياره سبحانه ممّا يخلق يدلُّ على أنَّ كلَّ ما سواه هو مخلوق، ومن البيِّن أنَّ اتِّخاذَ الولد منوطٌ بالمماثلةِ بين المتَّخِذِ والمتَّخَذ، وأنَّ المخلوقَ لا يماثِلُ خالِقَهُ حتّى يمكن اتِّخاذه ولدًا، فلو فُرِضَ اتِّخاذُ الولد؛ لم يكن اتِّخاذَ ولدٍ، بل اصطفاءَ عبدٍ[5]، فدلَّ على أنَّه سبحانه واحدٌ أحدٌ لا شريك له.

عِلَّةُ فصل ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾:

تقريرُ تنزُّهِ الله عن اتِّخاذ الولد

فصَلَ البيانُ القرآنيُّ جملةَ: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ عمّا قبلها؛ لكونها جاءَتْ تقريرًا لِما ذُكِرَ مِن استحالةِ اتِّخاذ الولد في حقِّهِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 326.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 449.
(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 519.
(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 242.
(5) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 242.

تعالى في قوله: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾، وتأكيدًا له ببيانِ تنزُّههِ تعالى عنه، أي: تنزَّهَ بالذّاتِ عن ذلك تَنَزُّهَهُ الخاصَّ به[1]، أي: بين قوله تعالى سبحانه وما قبلَهُ كمال اتِّصال.

نكتةُ الإطنابِ في قوله: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾:

في الاعتراضِ تنزيهٌ لله عمّا نسبوه إليه من اتِّخاذ الولد

أطنبَ البيانُ القرآنيُّ بذكر الجملة الاعتراضيَّةِ ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾؛ لتنزيهِ اللهِ عمّا نسبوه إليه مِن اتِّخاذ الولد والشُّركاء، اهتمامًا بقضيَّة التَّوحيد وإخلاصِ العبادة لله وحده، وهو مقصودُ السّورة.

دلالةُ التَّعبيرِ في ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾، ولطيفة الإضافة فيه:

اللهُ منزَّهٌ عن اتِّخاذِ الولدِ والشُّركاء وعن كلِّ ما لا يليقُ به

التَّسبيحُ: التَّنزيهُ، وتسبيحُ الله تعالى: تنزيهُهُ مِنْ كلِّ سوءٍ[2]، وعَن كلِّ ما لا يَنْبَغي لَهُ أنْ يوصَفَ بِهِ[3]، فهو سبحانه منزَّهٌ عن اتِّخاذ الولد والشُّركاء وعن كلِّ ما لا يليق به، ولفظ ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾ في قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ توكيدٌ بالمصدرِ؛ إذ إنَّ (سبحان) مصدر (سَبّح يسبِّح)؛ إذا بعُد، أو أسبِّحه تسبيحًا لائقًا به على أنَّه عَلَم للتَّسبيح مقولٌ على ألسنةِ العباد، أو سبِّحوه تسبيحًا حقيقًا بشأنه، والمصدرُ مضافٌ إلى الضَّمير العائد عليه تعالى، أي: تقريرٌ لما ذُكِرَ مِن استحالةِ اتِّخاذ الولد في حقِّهِ تعالى، وتأكيدٌ له ببيانِ تنزُّههِ تعالى عنه، أي: تنزَّهَ بالذّاتِ عن ذلك تَنَزُّهَهُ الخاصَّ به[4].

نكتةُ فصل جملة: ﴿هُوَ ٱللَّهُ﴾ عمّا قبلها:

تعليلٌ وبيانٌ لتنزُّهِهِ تعالى عن اتِّخاذ الولد

بين قولهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ﴾ وما قبلها: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 242.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سبح).
(3) الزبيدي، تاج العروس: (سبح).
(4) الآلوسي، روح المعاني: 12/ 228.

﴿لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ كمال اتِّصال؛ إذ جاء قولُهُ تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ﴾ دَليلًا على تَنزيهِ اللهِ المُستَفادِ مِن ﴿سُبۡحَٰنَهُۥۖ﴾[1]، فالجملةُ بمنزلةِ التَّعليل والبيان لتنزُّههِ تعالى، بحسبِ الصِّفاتِ إثرَ بيانِ تنزُّههِ تعالى عنه بحسب الذّاتِ[2]، وذلك بما اقتضتْهُ الصِّفاتُ الإلهيَّة الواردة فيها.

نكتةُ التَّعبير بالاسم الجليل في ﴿هُوَ ٱللَّهُ﴾:

اتِّخاذُ الولدِ منافٍ لاسمِ الله الجامعِ لكلِّ صفاتِ الكمالِ والجلالِ

بدأ الجملةَ بصفةِ الألوهيَّة التي يدلُّ عليها الاسم الجليل ﴿ٱللَّهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾؛ لإحضارِه في الأذهانِ بالاسمِ المُختَصِّ به الجامعِ لكلِّ صفاتِ الكمال والجلال والجمال، وذلك تربية لمهابته في النُّفوس؛ فلذلك لم يقل: (هو الواحدُ القَهّارُ)، كما قال بَعدُ: ﴿هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡغَفَّٰرُ﴾[3]، وللتَّناسبِ مع السياق، فالاسمُ الجليلُ جامعٌ لكلِّ صفاتِ الكمال ينفي عنه كلَّ سماتِ النُّقصان، واتِّخاذُ الولد من سماتِ النُّقصانِ والعجز ومُنافٍ لكمالِ الألوهيَّة.

دلالةُ التَّعبيرِ بـ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾، ونكتة تعريفه:

في إثباتِ الوحدانيَّةِ إبطالٌ للشَّريك في الإلهيَّة على تفاوتِ مراتبه

صفةُ الوحدانيَّة في قوله تعالى: ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾ توجبُ امتناعَ المماثلة والمشاركة بينه وبين غيره على الإطلاق[4]، فهو سبحانه مُتَبَرِّئٌ عن انضمامِ الأعداد متعالٍ عن التَّجزُّؤ والأولاد[5]، فالواحِدُ هو الَّذي لا ثاني له، ولا مثيلَ له ذاتًا ولا صفةً، والولدُ ثاني والده، فهو يماثلُ الوالد في الذات والصفات[6]، ففي إثباتِ الوحدانيَّة له سبحانه إبطالٌ للشَّريك في الإلهيَّة على تفاوتِ مراتبه[7].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 327.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 242.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 327.
(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 242.
(5) النسفي، مدارك التنزيل: 3/ 169.
(6) الهرري، حدائق الروح والريحان: 24/ 481.
(7) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 327.

هو الكامل سبحانه في صفاتِه وأفعاله لا مثيلَ له ولا شبيه

وقد أتى اسمُ ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾ معرَّفًا؛ للدَّلالة على التَّعظيم والكمال والاختصاص، فهو الكاملُ في جميعِ صفاته وأفعاله، فالواحدُ إذا أطلقَ لا يذهبُ إلّا إلى الله تعالى، فهو اسمٌ خاصٌّ به سبحانه، فهو الواحدُ الَّذي لا شريكَ له، وهو وحده المستحقُّ للعبادةِ؛ لأنَّه متفرِّدٌ في صفاته وأفعالِه لا مثيلَ له ولا شبيه.

لطيفةُ صوغِ ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾ اسم فاعل:

الوحدانيَّةُ صفةٌ ثابتةٌ لله لا يشبهه فيها أحدٌ

عبَّر القرآنُ بصيغة اسم الفاعل ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾ المفيدِ للثُّبوتِ والدَّوام؛ للدَّلالة على تأكيدِ المبالغة في الوحدانيَّة، وأنَّها صفةٌ ثابتةٌ له سبحانه لا يمكن لأحدٍ أنْ يتَّصفَ بها، فلا أحدَ يشبهه في صفاتِه ولا أفعالِه.

دلالةُ التَّعبيرِ بالقهر في ﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾:

محالٌ في حقِّ القهّار أن يكونَ له الولدُ

القهرُ غلبةٌ مع علوٍّ وتذليلٍ معًا، ويدلُّ على كمالِ القدرةِ[1]، والقهّارُ هو الشَّديدُ الغلبة لكلِّ شيء لا يغلبهُ شيءٌ، ولا يصرفه عن إرادته شيء[2]، فصفةُ القاهريَّةِ تدلُّ على أنَّ كلَّ ما سوى الله مقهورٌ، وعُرضةٌ للفناء، فكيف يتأتّى أنْ يكون المقهورُ إلهًا أو شريكًا لله، والقاهريَّةُ المطلقة تنافي قَبولَ الزَّوال المحوجِ إلى الولدِ أو الشَّريك، فكيفَ يُتصوَّرُ أنْ يتَّخذَ من هو مستحيلُ الفناء، ومن هو قهّارٌ لكلِّ الكائناتِ مِن الأشياءِ الفانيةِ ما يقومُ مقامَه[3]، فكونه سبحانه (قهّارًا) يمنعُ من ثبوت الولد؛ لأنَّ المحتاجَ إلى الولدِ هو الذي يموتُ، فيحتاجُ إلى ولدٍ يقوم مقامه، وبذلك يكون مقهورًا بالموتِ، أمّا الذي يكون قاهرًا، ولا يقهره غيره كان الولد في حقِّهِ محالًا.

نكتةُ صوغ ﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾ على (الفعّال):

أتى اسم ﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾ في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والسمين، عمدة الحفاظ: (قهر).
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 327.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 242، ومجمع البحوث، التفسير الوسيط: 8/ 535.

على وزن فعّال؛ للمبالغةِ في صفة القهرِ، فالقهّارُ هو الشَّديدُ الغلبةِ لِكُلِّ شيء، لا يغلبهُ شيءٌ، ولا يصرفُهُ عن إرادتِهِ شيءٌ[1]، وهو كثيرُ القهرِ، فكلُّ شيءٍ تحتَ قهره - آلهتهم وغيرها - على سبيلِ التَّكرار والاستمرار[2]، فهو القهّارُ على الإطلاق؛ لأنَّ أحدًا من الخلق إنِ اتَّصفَ بالقهر؛ فمقيَّدٌ في أشياءَ قليلة، وهو في حيّزِ قهره لغيره مقهورٌ لله تعالى على أشياءَ كثيرة[3]، ومِن هنا يمتنعُ على اللهِ القهّار أنْ يتَّخِذَ ولدًا ممّا يخلقُ من المقهورين له.

القهّارُ الشَّديدُ الغلبةِ لكلِّ شيءٍ، يمتنعُ عليه اتِّخاذُ الولد مِن المقهورين له

لطيفةُ تقديمِ ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾ على ﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾:

قدَّم البيانُ الحكيم اسمَ الله ﴿ٱلۡوَٰحِدُ﴾ على (القَهّار) في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾؛ للاهتمامِ بصفة الوحدانيَّة، والتَّأكيدِ عليها، فالوحدانيَّةُ هي الأساسُ الَّتي يقومُ عليها الإيمان والإخلاص، وكذلك للتَّناسبِ مع مقصودِ السّورة، وهو الوحدانيَّة وإخلاص العبادة لله، ومع سياقِ الآيات التي تتحدَّث عن اتِّخاذ المشركين أولياءَ من دونِ الله، ونسبتهم لله ولدًا وشركاء، وإبطالِ ذلك من خلال إثباتِ الوحدانيَّة لله، وأيضًا من بابِ تقديمِ السَّببِ على النَّتيجة، فالقهرُ نتيجةٌ طبيعيَّةٌ لوحدانيَّتِهِ سبحانه.

الاهتمامُ بصفةِ الوحدانيَّة فهي أساسُ الإيمان والإخلاص

وجهُ مناسبةِ صِفَتَي ﴿ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾:

خُتِمَتِ الآيةُ بوصفِ الله سبحانه بـ﴿ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾، وهو في غايةِ التَّناسبِ مع مضمون الآية، فالواحدُ سبحانه المستجمعُ لصفاتِ الكمال المتوحِّد في ذاته، الذي ليس معه غيره، فلا مماثلَ له ولا شريك، وهو القهّارُ لكلِّ مخلوقاتِهِ القويُّ الَّذي لا يُغلب، فليس به إلى الولدِ حاجة، ممّا يبغيهِ الوالدون مِنَ الأولاد، فلا يحتاجُ إلى عزْوةٍ،

تلازُمُ وحدانيَّةِ الله وقهرِه

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 327.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 451.
(3) ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/ 519.

ولا يحتاجُ إلى مُعينٍ، ومَن كان متَّصِفًا بهذه الصِّفات؛ استحالَ وجودُ الولدِ في حقِّهِ؛ لأنَّ الولدَ مماثلٌ لوالدِهِ، ولا مماثلَ له سبحانه[1]، فهو منزَّهٌ عن الشَّريكِ، فهو واحدٌ أحدٌ فردٌ صمدٌ، ومنزَّهٌ عن الضَّعفِ، فلا يحتاجُ لمعينٍ مِن ولدٍ أو وليٍّ، فهو خالقٌ قهّارٌ، وكلُّ ما عداه مخلوقٌ ومقهورٌ، أي: وحدانيَّتُهُ وقاهريَّتُهُ تُنافي أنْ يتَّخذَ ﷻ ولدًا، فوحدتُهُ تعالى وقهره متلازمان، فالواحدُ لا يكون إلّا قهّارًا، والقهّارُ لا يكون إلّا واحدًا، وذلك ينفي الشِّركةَ له مِن كلِّ وجهٍ[2].

(1) الشوكاني، فتح القدير: 4/ 516، والخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 12/ 1117، والشعراوي، تفسير الشعراوي: 21/ 13029.
(2) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 719.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع والأربعون،
سورة الصّافّات من الآية 145 إلى سورة الزُّمر الآية 04
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد التاسع والأربعون، سورة الصّافّات من الآية 145 إلى سورة الزُّمر الآية 04
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 49 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-641-51-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 49 : المجلد التاسع والأربعون، سورة الصّافّات من الآية 145 إلى سورة الزُّمر الآية 04.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-641-51-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1524626 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»